الباب الثانى

علم النفس

حاضره ومستقبله ككيان اجتماعى

الفصل الخامس

مستقبل الدراسات النفسية فى مصر

الفصل السادس

مستقبل علم النفس فى مصر

الفصل السابع

علم النفس فى مصر عبر نصف قرن

الفصل الثامن

رسالة العلماء الوطنيين فى العالم العربى

الفصل التاسع

الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء فى دول العالم الثالث

الفصل الخامس

مستقبل الدّراسات النفسيّة فى مصر(*)

فى يناير سنة ١٩٦٣ شهدت القاهرة جلسات المؤتمر الثانى لدراسة الجريمة ومكافحتها، وهو المؤتمر الذى نظمه وأشرف عليه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وعرضت فيه للمناقشة والتقييم نتائج عدة دراسات تناولت كثيرا من مشكلات الحياة الاجتماعية لدينا.

ولأسباب متعددة لم يكن يمكن لهذه الدراسات (معظمها إن لم تكن كلها) ولا للمناقشات التى أثيرت حولها أن تتم دون أن يبرز من خلالها جميعا دور الدراسات النفسية سواء من حيث وسائلها ومناهجها، أو من حيث مادتها.

وقد أتيح لكاتب هذه السطور أن يسهم بنصيب فى الإعداد لإحدى الدراسات التى عرضت فى هذا المؤتمر، وأن يشترك بالعضوية فى أحد أقسامه، وبالتالى كان عليه أن يستمع للمناقشة والتقييم وأن يكون طرفا فيهما أحيانا. وكانت الحصيلة النهائية لهذا كله أن استثيرت فى الذهن أفكار متعددة حول مستقبل الدراسات النفسية فى جمهوريتنا، رأيت أن أنظمها وأعرضها فى هذا المقال لأنها لا تخصنى أنا وحدى، ولا تخص زملاء التخصص والمهنة وحدهم، بل تخص دوائر أوسع من ذلك كثيرا فى مجتمعنا، لأنها فى نهاية الأمر تعنى التدبير لمستقبل هذا المجتمع فى بعض جوانبه، ما يتعلق منها بالتربية، وبالإنتاج، وبالصحة النفسية، وبالسيطرة على الجريمة. ولا نظن أن أحدا منا يستطيع أن يقولها صراحة وعن

(*) مجلة «المجلة» ١٩٦٣.

قصد وروية إن هذه الأمور لا تهمه فالواقع أنها تتسرب جميعا إلى حياة كل منا بصورة أو بأخرى.

أما الذى يمكن الزعم بأنه لايهم بعض القراء فهو مستقبل الدراسات النفسية. غير أن هذا الزعم إن دل على شيء فإنما يدل على أن هؤلاء البعض لايدركون الصلة بين الـسـبـب والنتيجة، وذلك لوجود مسافة كبيرة بينهما.

وهنا نجدنا بصدد حقيقة مؤسفة لا تخص موضوعنا وحده، لكنها تعم حيثما كانت صلة بعيدة أو غير مباشرة بين سبب ونتيجة فى الحياة الاجتماعية.

على أن شيوع هذه الحقيقة عن قصور الإدراك فيما يتعلق بالصلات بين مقومات الحياة الاجتماعية ومظاهرها هذا الشيوع على هذا النحو لا يعزينا، لكنه يحتم علينا أن نعيد القول ونزيده فى تذكرة البعض بأن العناية بمـستقبل الدراسات النفسية وحسن توجيهها شرط لابد منه لضمان مستوى لا بأس به من الخدمات العمرانية فيما يتعلق بحسن توجيه الطاقة البشرية فى عمليات الإنتاج، وبتوفير أسباب الوقاية والعلاج من المرض النفسى ومن السلوك الإجرامى، تماما كما هو الحال فيما يتعلق بالخدمات الطبية لاسبيل إلى الحصول على مستوى معقول منها دون العناية بالعلوم الأساسية التى تستند إليها هذه الخدمات، وكما هو الحال فيما يتعلق بالخدمات الهندسية، . . . الخ.

بعبارة موجزة إن العناية بالدراسات الجارية فى فرع من الفروع هى الشرط الأول لحصول المجتمع على نوع معين من الخدمات اللازمة له.

من أجل ذلك قلنا إن الحديث فى مـستقبل الدراسات النفسية فى مجتمعنا يعنى فى نهاية الأمر التدبير لمـستقبل هذا المجتمع فى بعض جوانبه، ومن هنا كان الأمر يخصنا جميعا كمواطنين فى وطن واحد.

على أن الحديث عن المـستقبل يمكن دائما أن يتجه إحدى وجهتين:

فإما أن يتجه وجهة التنبؤ الآلى أو الشبيه بالآلى، حيث تنصرف العناية إلى

تحديد صورة المستقبل كما نتوقعه على ضوء ما هو متحقق فى الحاضر. وإما أن ينحو منحى التوجيه الرشيد، حيث تنصرف العناية إلى تحديد صورة المستقبل كما ينبغى أن يكون، وذلك على ضوء ما يشيع فى الحاضر من مطالب وإمكانيات، وعلى ضوء حسن ظننا بالإرادة البشرية، إرادة التغيير إلى الأفضل.

وهنا نبادر إلى القول بأن هذا المقال سوف ينحو هذا المنحى الأخير. على أن هذا لن يعنى تجنب الحديث تماما عن الوضع الراهن للدراسات النفسية فى مجتمعنا، وإلا انقلبت المسألة إلى خطبة تافهة من الوعظ والإرشاد لا صلة لها بأرض البشر. إنما يعنى أننا سوف نتحدث عن الوضع الراهن من حين لآخر. بالقدر الذى يسمح لنا بتوضيح أوجه النقص فيه، وبالتالى بتوضيح الطريق إلى المستقبل كما ينبغى أن نصنعه.

من حسن السياسة دائما إذا كان الكاتب جادا فيما يريد أن ينقله إلى القارئ، وكان القارئ جادا فيما يريد أن يتلقاه عن الكاتب، أن تبدأ العلاقة بينهما بتحديد موضوع الحديث. لذلك رأيت أن أحدد للقارئ منذ البداية ماذا نعنى بالدراسات النفسية حتى لا تتاح الفرصة للأخطاء الشائعة أو الأفكار المهوشة أن تشوش على الذهن. فالمقصود بالدراسات النفسية مجموعة الدراسات التى تسعى إلى الكشف عن القوانين العامة التى تحكم سلوك الشخص فى أى مظهر من مظاهره كالتفكير والحركة والكلام والإدراك والتقلبات الوجدانية المختلفة. وتستعين هذه الدراسات على ذلك بطرق البحث العلمى الشائعة فى العلوم المختلفة، ومن أهمها المشاهدة الدقيقة، وإجراء التجارب، واستخدام أنواع مختلفة من المقاييس، وأنواع مختلفة من التحليلات الإحصائية البسيطة والمركبة. هذا هو المقصود بالدراسات النفسية فى الاستعمال الحديث.

ولا داعى للدخول هنا فى كثير من التفاصيل لأن ذلك لا يخدم غرضنا فى هذا المقال. إنما المهم هو التنبه إلى النقطتين الرئيستين، وهما: أننا هنا بصدد دراسات علمية بكل ما لهذه العبارة من معنى وما تتطلبه من إعداد، وأن هذه

الدراسات هى المنفذ الرئيسى الذى يتيح لنا أن ننفذ إلى معرفة حقيقة سلوك الفرد والعوامل الموجهة له، وبالتالى يتيح لنا تهيئة الظروف المناسبة للتحكم فى سلوك هذا الفرد وتوجيهه الوجهة التى تقتضيها مصلحته ومصلحة المجتمع. هاتان هما النقطتان الرئيسيتان. وأهميتهما أوضح بكثير من أن تتطلب أى مزيد من التأكيد، لا سيما فى مجتمع تجرى فى جنباته كثير من المحاولات لتغيير شكل الحياة وتغيير طراز العلاقات القائمة بين الناس، وبالتالى يلزمه تغيير مشاعر الناس وطراز أفكارهم وكثير من مظاهر سلوكهم فى اتجاه ملائم.

وهنا نستطيع أن نتقدم نحو إلقاء السؤال الأول فى صميم موضوعنا على الوجه الآتى: ما هى حقيقة الوضع الراهن للدراسات النفسية فى مجتمعنا؟

والإجابة المباشرة الصريحة تتلخص فيما يأتى: هناك صفتان رئيسيتان للوضع الراهن لهذه الدراسات، الأولى تتمثل فى التضخم المفاجئ لسمعة علم النفس وللمطالب التى تطلب إلى المتخصصين فيه، وللآمال المعقودة عليه. والثانية تتمثل فى الضعف الشديد فى الأجهزة القائمة على رعاية هذا العلم وتنميته. وهو ضعف يصل بها إلى درجة العجز عن تحقيق كثير من هذه المطالب والآمال ويكاد يودى بسمعة العلم ويفوت على المجتمع فرصة الانتفاع بخدماته.

وإلى القارئ بعض الحقائق التفصيلية عن مضمون كل من هاتين الصفتين. فأما عن الصفة الأولى فنحن لا نشك فى أن كثيرا من المواطنين العاديين (غير المتخصصين) أصبحوا فى السنوات الأخيرة معرضين لأن تطرق أسماعهم بعض مصطلحات علم النفس أكثر بكثير مما كانت تطرق أسماع المواطنين أمثالهم منذ عشرين سنة مثلا. أقول هذا وفى ذهنى مصطلحات مثل عقدة النقص ومركب النقص، والعقل الباطن، وفلان حصل له كبت.. إلخ. هذه المصطلحات أصبحت تظهر كثيرا فى الصحف اليومية والأسبوعية وتنطلق فى الإذاعة حتى انتهى بها الأمر إلى أن اعتادها المواطنون وأصبحوا هم أنفسهم يكثرون فى استعمالها فى أحاديثهم الجارية.

ولم يقتصر الأمر على الألفاظ والمصطلحات بل ازداد تعرض المواطنين فى هذه السنوات الأخيرة أيضا لمشاهدة الأفلام وقراءة القصص التى تدار على أساس بعض نظريات علم النفس الحديث. فإذا أضفنا إلى ذلك حرص الصحافة اليومية من حين لآخر على أن تستقصى آراء بعض الزملاء من علماء النفس فى هذا الحادث أو ذاك وحرصها على أن تنشر بعض المترجمات السيكلوجية، استطعنا أن نكون لأنفسنا صورة مفصلة ـ إلى حد ما ـ عن حقيقة ما نعنيه بتضخم سمعة علم النفس وكيف تم هذا التضخم.

أما أسباب حدوثه فى هذه الفترة القريبة بالذات فلعل من أهمها أنه جاء نتيجة غير مباشرة للجهود التى بذلها عدد من الزملاء الذين كانوا قد أوفدوا فى بعثات علمية إلى أوروبا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وعادوا فى حوالى عام ١٩٥٠، وتكاتفت جهودهم (عن قصد أحيانا وعن غير قصد أحيانا أخرى) مع جهود أساتذة قلائل كانوا يعملون قبل ذلك، فكانت النتيجة هذه السمعة الواسعة بعد مضى سنوات قلائل. وكانت نتيجة هذه الجهود كذلك اقتناع هيئات متعددة بأهمية الدراسات النفسية وما يمكن أن يترتب عليها من خدمات. وتقدمت هذه الهيئات فعلا بعضها يطلب الإفادة من هذه الدراسات، والبعض يطلب الإفادة من عدد من الخدمات العملية التى تتيحها هذه الدراسات[1].

هذا كله طبيعى أو بالأحرى أمر واجب الحدوث، فقد كان من واجب الزملاء أن يحاولوا دعوة المجتمع إلى الإفادة من علمهم، وإلا فليس ثمة ما يبرر قيام هذا العلم . وكان من واجب من بيدهم مقاليد الأمور فى مختلف أجهزة الدولة أن يستجيبوا لهذه الدعوة بطلب الإفادة فعلا من هذا العلم ومن خدماته، وعلى هذا النحو يتم التطور فى كثير من جوانب الحياة الاجتماعية عادة.

(١) من بين الهيئات التى نذكرها فى هذا المقام على سبيل المثال: المعهد العالى لدراسات الشرطة، وكلية الشرطة، والقوات المسلحة، ووزارة الصناعة، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وبرامج التدريب فى وزارة الشئون الاجتماعية، ووزارة الثقافة والإرشاد، هذا بالإضافة إلى تعميم تدريس علم النفس فى كثير من الكليات الجامعية ككلية الزراعة والتجارة والطب وطب الإسنان. والصيدلة والهندسة.

ولكن تبقى بعد ذلك مشكلة هامة: مشكلة الاستجابة لما تطلبه وما ينتظر أن تطلبه أجهزة الدولة وهيئات المجتمع عامة. وهنا تبرز الصفة الثانية المميزة للوضع الراهن للدراسات النفسية فى مجتمعنا، وهى صفة العجز أو القصور. وبدهى أنه ليس عجزا تاما وإلا لتوقفت عجلة الأمور التى لم نكد ننتهى من وصفها، بل لما استطاعت أن تبدأ أصلا. لكن هذا لا يمنع من أن نقرر أن العجز قائم فعلا، وأن عجلة الأمور وإن كانت قد بدأت ولا تزال تواصل السير فهى تسير بمشقة شديدة وبأقل كثيرا من الكفاءة التى يمكن لها أن تسير بها لو أن الوضع الراهن للعلوم النفسية كان أفضل مما هو عليه.

هذا الكلام يجب أن يقال بأمانة قبل فوات الأوان، قبل أن تؤدى قلة الكفاءة الحاضرة (وهى لاتزال فى الحدود المقبولة) إلى سوء السمعة، وعندئذ قد تنتكس الأمور انتكاسا مفاجئا كما ازدهرت أزدهارا مفاجئا.

وإلى القارئ بعض الحقائق التفصيلية حتى لا يظن أن هذا الحديث تمليه نظرة متشائمة.

١- أصدر مركز الوثائق التربوية فى الجمهورية العربية نشرة خلال العام الماضى أورد فيها أسماء المشتغلين والمهتمين بعلوم النفس فى الجمهورية. وعلى حسب هذه النشرة يكون مجموع المشتغلين فعلا هو خمسين شخصا على أقصى تقدير. وهذا العدد ضئيل جدا إذا نظرنا إليه على ضوء الاحتياجات الحاضرة لمجتمعنا كما يكشف عنها مقدار الخدمات التى يطلبها بالفعل ونوعها. وتبدو ضآلة هذا العدد على حقيقتها إذا قارنا بينه وبين عدد علماء النفس فى بعض المجتمعات المتقدمة عنا، وفى المجتمعات المعادلة لنا (إلى حد ما) فى مستوى التقدم. ففى الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ عدد علماء النفس المسجلين فى دليل جمعية علم النفس الأمريكية الأخير حوالى عشرين ألفا، وفى المملكة المتحدة يبلغ عدد علماء النفس حوالى ألف عالم، وفى فرنسا حوالى ستمائة عالم، وفى الاتحاد السوفيتى حوالى أربعمائة عالم، هذا عن بعض البلاد المتقدمة. فاذا انتقلنا إلى البلاد الأقل من ذلك فى درجة التقدم أو النمو وجدنا أن بالهند ثلاثمائة عالم تقريبا، وفى

يوغوسلافيا حوالى مائة عالم، وفى اتحاد جنوب أفريقيا مائتان تقريبا، وفى أستراليا حوالى أربعمائة عالم[1] وأترك للقارئ هنا أن يقارن أيا من هذه الأعداد بالخمسين عالما المتوفرين لدينا.

على أن ضآلة هذا العدد تبدو مرة أخرى بشكل حاد إذا قارنا بينه وبين حجم المشتغلين ببعض المهن الفنية الأخرى فى مجتمعنا كالهندسة والطب. فأما المهندسون المنضمون فعلا إلى نقابة المهن الهندسية فى جمهوريتنا فيبلغ عددهم حوالى ١٨ ألف مهندس، وأما الأطباء المنضمون إلى نقابة الأطباء فيبلغ عددهم حوالى عشرة آلاف طبيب.

ولا يمكن أن يقال أننا فى معرض هذا الحديث نستكثر على جمهوريتنا هذا العدد من المهندسين والأطباء. ولكن الشيء الذى يستأثر بانتباهنا فعلا هو هذه النسبة ٥٠ إلى ١٨ ألف أو إلى عشرة آلاف، فى الوقت الذى تقدم فيه البلاد على مشروعات إنشائية ضخمة تحتاج فيها إلى مستوى من القدرة العلمية على هندسة الطاقة البشرية لا يقل كثيرا عن المستوى المطلوب من القدرة العلمية على هندسة الطاقة والبيئة المادية الطبيعية.

٢- فإذا تركنا مسألة القوة العاملة فعلا فى ميدان علم النفس فى الوقت الحاضر وانتقلنا إلى أقسام الدراسات الجامعية التى يفترض فيها أن تمد هذه القوة بالرجال العاملين فى المستقبل القريب، فالحقيقة الهامة التى يجب أن تذكر هنا تتلخص فى أنه لا يوجد فى كليات الجامعات المصرية كلها قسم واحد مخصص لعلم النفس.

وأقصى ما وصلنا إليه فى هذا الصدد حتى الآن شعبة فى (قسم الدراسات النفسية والاجتماعية) بجامعة عين شمس لا شك أن إنشاءها فى سنة ١٩٥٢ كان خطوة إلى الأمام، ولكن هذه الخطوة ينبغى أن تتبعها عدة خطوات مماثلة فى النوع وأكبر فى المقدار، ينبغى أن ينظر إلى إنشاء تلك الشعبة على أنه كان بمثابة

(١) هذه البيانات مستمدة من الدليل الدولى لعلماءالنفس الصادر فى سنة ١٩٥٨ مع التعديلات التى يقتضيها مرور خمس سنوات على ظهوره.

اختبار لصحة دعوى المشتغلين بعلم النفس حول أهميته للحياة الاجتماعية، ويمكن النظر الآن فيما أثبتته الأيام من نتيجة إيجابية لهذا الاختبار ممثلة فى الدور الهام الذى يقوم به خريجوه فى مصلحة الكفاية الإنتاجية بوزارة الصناعة وفى بعض المصانع، وفى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٣- لا يوجد فى الجامعات العربية كلها معمل سيكولوجى واحد مكتمل الإعداد أو قريب من الاكتمال. والموجود فعلا لا يتعدى بضع أدوات معملية فى شعبة الدراسات النفسية وفى كلية التربية بجامعة عين شمس. وهى تصلح لعرض بعض التجارب النفسية على الطلاب أثناء التدريس، أما بالنسبة لأغراض البحث فى حالة طلبة الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس فالمسألة تحتاج إلى نظر.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن لأية دراسة علمية أن تنمو دون معمل يتيح اختبار صحة الفروض النظرية وانطباقها على الواقع.

٤- لا يوجد فى الجمهورية العربية كلها مجلة علمية واحدة مخصصة للدراسات النفسية. وجدير بالذكر أن المجلات المتخصصة أداة هامة لتبادل الأفكار بين الباحثين فى الميدان الواحد، وبالتالى لتخصيب العقول وتنشيط البحوث.

هذه هى الجوانب الرئيسية لمضمون الصفة الثانية للوضع الراهن. ولعل الحديث عن هذه الجوانب على هذا النحو الصريح قد أقنع القارئ بأن مخاوفنا على مستقبل الدراسات النفسية فى مجتمعنا قائمة على شىء من الواقع.

والسؤال الآن ماذا بالنسبة للمستقبل؟

سوف نتحدث فيما يلى عن التدبير للمستقبل فى الجامعات، وخارجها.

أولا : التدبير للمستقبل فى الجامعات.

من الأمور المقررة أن وظيفة الجامعة مزدوجة، فهى تدريس المعارف البشرية القائمة من ناحية وهى تنمية هذه المعارف من ناحية أخرى. ولا تستطيع الجامعة أن تقتصر على تدريس العلم دون تنميته، وإلا فما معنى وجود ميزانية بحوث فى الجامعة، وما معنى قيام الدراسات العليا التى يشترط فى بعض مستوياتها الإسهام

بإضافة شيء جديد إلى حصيلة المعرفة البشرية، وما معنى قيام الجامعة أصلا وقد كان يمكن الاقتصار على المدارس العليا؟

إذًا لابد من التفكير فى تنمية العلوم النفسية فى الجامعات، والسبيل إلى ذلك مزدوج: التنمية فى الاتجاه الأكاديمى، اتجاه الفهم والتفسير الأكثر شمولا وعمقا، والتنمية فى الاتجاه العملى، اتجاه الخدمات التطبيقية التى يفيد منها المجتمع.

ولابد فى الحالين من العناية بالطلاب وبأعضاء هيئة التدريس على حد سواء. وعندما نتحدث عن الطلاب هنا نعنى طلاب سنوات ماقبل التخرج وطلاب الدراسات العليا جميعا. هؤلاء ينبغى أن تتاح لهم فرصة التخصص لمدة معقولة فى أقسام للعلوم النفسية، والميزة التى يكتسبونها من التخصص على هذا النحو هى أنهم يتلقون العلم فى هذه الأقسام بأكبر قدر من فروع علم النفس الحديث، ويتلقون معها مجموعة العلوم المساعدة التى لا غنى عنها فى فهم البحوث الحديثة أو المران عليها فى هذا الميدان، من هذا القبيل علوم الإحصاء ومبادئ الرياضة وقدر كبير من الدراسات البيولوجية. أما ما هو حادث الآن فى جامعتى القاهرة والاسكندرية من جعل المقر الرئيسى لتدريس علم النفس هو أقسام الفلسفة بكليات الآداب حيث يكتفى بتقديم نسبة يسيرة من عدد ضئيل من فروع هذا العلم ولا يقدم معها من العلوم المساعدة سوى بعض المبادئ الأولية للإحصاء فهذا مالايجدى كثيرا. والنتيجة أن يتخرج الطالب ثم يتقدم للدراسات العليا مزمعا الإعداد للماجستير فى أحد ميادين علم النفس فيجد نفسه عاجزا عن أن يقرأ بحثا واحدا من البحوث الحديثة فى هذا الميدان، لامتلائه بالمعادلات الإحصائية أو الرياضية، وبوصف الأجهزة المعقدة، وعاجزا عن أن يفكر بالأسلوب العلمى المعاصر، وعن أن يخطو أية خطوة فى الطريق إلى تنفيذ البحث. ولا سبيل إلى أن يتغلب على هذا العجز إلا بأن يبذل مجهودا شاقا ليس من الحكمة أن نطالبه به فى بدء حياته العلمية. والنتيجة أن يصاب هذا الطالب بهبوط الهمة وهو مانصل إليه فى معظم الأحيان.

على أن الدراسات العليا ذاتها تحتاج إلى كثير من العناية والتنظيم، سواء فى الوقت الحاضر أو عندما يحين الوقت لإنشاء أقسام علم النفس المتخصصة.

إن ما نلمسه فى الوقت الحاضر يدل على أن الدراسات العليا فى علوم النفس لا تكاد تلقى من الاهتمام شيئا يذكر. ويكفى أن نذكر هنا أن الطالب لا يكاد يجد مرجعا واحدا من المراجع التى تلزمه. ورب قارئ يتساءل الآن وهل بلغ العجز بمكتبات الكليات وبمكتبات الجامعات وبدار الكتب وبالمكتبات التى تباع فيها الكتب وتشترى هل بلغ بها العجز جميعا مبلغا يقعدها عن أن تمد هذا الطالب بالكتب التى يحتاج إليها؟ والإجابة على ذلك أن كثيرا من كتب علم النفس متوافرة فى هذه المكتبات، ولكن الكتب لا تفيد كثيرا فى هذا المستوى من مستويات الدرس والبحث. ويندر أن تنشر الكتب تفاصيل التجارب الحديثة أو تفاصيل الأجهزة أو تفاصيل طرق التحليل لنتائج التجارب، أو مناقشة نتائج الغير والتعليق عليها، هذا يندر أن يُتخذ أسلوبا للنشر فى الكتب العلمية. ولكنه هو الأسلوب السائد فى البحوث المنشورة فى المجلات المتخصصة.. ولما كانت عملية تنشئة الباحث العلمى تستلزم اطلاعه على التفاصيل حتى يتقن معرفتها ويتقن مواجهة مثيلاتها أثناء إجرائه تجاربه وتحليلاته، فالشئ الذى يلزم هنا هو المجلات أو الدوريات العلمية أكثر بكثير من الكتب. وعلى ذلك ينبغى العناية بتوفير هذه المجلات فى فروع علم النفس المختلفة بدلا من النقص الشديد الذى نلمسه فى الوقت الحاضر. وجدير بالذكر أن الدوريات لايقتصر أمرها على تعويد الباحث تقدير التفاصيل حق قدرها وعلى تمرينه على إتقان فن البحث العلمى، ولكن تزيد على ذلك صفة الحداثة إذ أن المعلومات الواردة فيها تكون غالبا أحدث من المعلومات الواردة فى كتاب منشور فى تاريخ مقارب. والغالب أن المعلومات الواردة فى أى كتاب تكون متخلفة عن تاريخ نشره بما لا يقل عن سنتين على أقل تقدير هذا فى الوقت الذى ينمو فيه علم النفس الحديث ويتطور بسرعة مذهلة.

وإلى جانب توفير الدوريات العالمية لابد من العناية بالمعامل. منذ بضعة شهور نشر كاتب هذه السطور مقالا تناول فيه بالتفصيل حاجة علماء النفس إلى

الدراسات الفلسفية. ولكن الحق يقال لقد كان هذا المقال يحمل نصف الحقيقة، أما النصف الآخر فيتمثل فى هذه الفقرة من المقال الحاضر. لا قيام للعلم بدون معمل، لا قيام للعلم بدون تجربة يجريها الباحث وهو مدرب على دقة المشاهدة وموضوعيتها وعلى استخدام أدوات المشاهدة وأدوات التحليل التى تضمن له هذه الدقة وهذه الموضوعية. هذه بديهيات عن العلم يعرفها أى طالب فى كليات العلوم أو فيما يسمى بالكليات العملية. ولم يكن بنا حاجة إلى أن نكرر القول بها فى هذا المقام لولا أننا نريد أن نقرب بينها وبين علم النفس، ذلك أنه ينبغى أن يستقر فى الأذهان أن علم النفس الحديث فى معظم أجزائه علم بكل ما لهذه الكلمة من معنى، وقد بدأت حركة إنشاء المعامل الخاصة به فى أوروبا منذ سنة ١٨٧٩ وقبل ذلك كانت له تجاربه المتميزة وكانت تجرى فى معامل علم وظائف الأعضاء منذ عام ١٨٣٢. ونحن الآن فى عام ١٩٦٣. وللذكرى والتاريخ يلزمنا أن نشهد هنا بأن ما استطاع الزملاء والطلاب أن ينتجوه من دراسات تجريبية محلية لا يتجاوز جزءا صغيرا جدا مما يمكن أن ينتجوه فى ظل المعامل المكتملة الإعداد، وما استطاع الأساتذة أن يحققوه من تنشئة بعض الباحثين المصريين الشبان حتى الآن لا يتجاوز جزءا صغيرا جداً مما يمكن أن يحققوه فى ظل المعامل المكتملة. ذلك أن المعامل ليست لازمة لإجراء التجارب فحسب، ولكنها لازمة كذلك كأداة تربوية لابد من الاعتماد عليها لضمان حسن تنشئة الباحث العلمى.

على أن الدوريات والمعامل وحدها لن تضمن لنا حسن إعداد جيل من علماء النفس يكونون أمناء على مستقبل علمهم، شاعرين بمسئوليتهم نحوه ونحو مجتمعهم. لابد من اصطناع نظام يكفل لطلاب الدراسات العليا أن يظلوا على مقربة من أساتذتهم أطول مدة ممكنة، وأن يعيشوا فى جو المعمل والتجريب أطول مدة ممكنة. فالعلم معايشة وليس مجرد محاكاة. والخطة التى تضمن لنا التشبع بروح العلم هى التى تضمن لنا جيلا خالقا فى هذا العلم. لا أكاد أجد هنا صورة أقرب إلى توضيح المعنى الذى أدور حوله من صورة الصبى مع معلمه

بين طوائف الحرفيين القدامى، أو صورة المريد من أستاذه الشيخ لدى بعض المتصوفة. إن المسئولية هنا مسئولية الأساتذة، هذا صحيح. ولكن لابد من توافر شرط واحد على أقل تقدير حتى يمكنهم أن ينفذوا هذه الخطة، وأعنى به شرط تفرغ الطلاب، لابد من تفرغ طلاب الدراسات العليا. أما محاولة تحصيل هذا المستوى من الدراسة وخاصة الدراسة التجريبية، فى ظل البحث عن لقمة العيش، وفى ظل إمكانية النقل أو التعيين خارج القاهرة، فأمر لا يمكن أن يؤدى إلى فائدة الطالب ولا إلى فائدة المجتمع ولا إلى فائدة العلم. لابد إذن من الربط بين الدراسات العليا وبين شرط التفرغ، على أن يتاح للطالب حينئذ الحصول على منحة مالية توفر عليه السعى إلى الحصول على لقمة العيش. فتكفل له تركيز الوقت والجهد معا.

وثمة مسائل أخرى تفصيلية مثل ضرورة إعادة النظر فى ميزانية البحوث داخل الجامعات، وفى خطة الدولة فى إيفاد البعثات العلمية إلى الخارج وضآلة نصيب الدراسات النفسية منها (وخاصة ما يعود منها بالخير على ميدان الصناعة وميدان الصحة النفسية) إلى درجة تكاد تكون والعدم سواء. غير أننا نعبر هذه المسائل إلى مسألة أخرى لا يمكن التقليل من شأنها، وهى ضرورة تشجيع الباحثين السيكولوجيين فى داخل الجامعات وخارجها على الاتصال بالخارج، لابد من تشجيعهم على حضور مؤتمرات علم النفس العالمية حتى يعتادوا التفكير والإنتاج بصورة تعادل المستوى العالمى لهذا العلم. ونحن على يقين من أن إنفاق جزء من العملة الصعبة فى هذا الاتجاه لا يقل فى جدواه عن إنفاق هذه العملة فى اتجاهات أخرى. إن حاجة الأساتذة والباحثين عامة إلى ارتياد المؤتمرات العلمية لا تقل عن حاجة الطلاب إلى معايشة الأساتذة. فكما أن الطلاب يعايشون أساتذتهم ليتعلموا عنهم، كذلك يرتاد الأساتذة المؤتمرات ليتعلموا من زملائهم ممن أتيحت لهم فرص التخصص فى موضوعات لم يتخصصوا هم فى بحثها، أو ممن أتيحت لهم فرص أفضل للتجريب والنظر. ولا يمكن القول هنا بأن استيراد الدوريات العالمية يغنى عن ذلك لأنها تطلع الأساتذة على تيارات التفكير كما

تجرى لدى زملائهم فى الخارج. فالواقع أن الحياة وسط زملاء التخصص وتبادل النقاش معهم وجها لوجه والاستماع إليهم وهم يقصون قصة خبراتهم العلمية بصورة مفصلة قلما تظهر مطبوعة على الورق وتحدث الباحث إليهم بخبراته والاستماع إلى ما يبدون من تشجيع أو نقد أو تشكك.. إلخ، الحياة على هذا النحو بضعة أيام المؤتمر مسألة لها آثارها من استثارة حماس الباحث وإيمانه بالبحث العلمى رسالة فى الحياة، وهى آثار يندر أن يستطيع المرء الحصول عليها من الاطلاع فى الدوريات العلمية وما إليها.

ومادمنا هنا بصدد الحديث عن المستقبل فقد يحق لنا ألا نكتفى بالحديث عن الأدوات التى تكفل نمو العلم وتقدمه.

وهنا نجيز لأنفسنا أن نقترح موضوعين يخيل إلينا أنهما جديران بأن يفوزا بنصيب كبير من جهودنا فى المستقبل، وكلاهما يحتمهما وضعنا القومى والتاريخى.

هذان الموضوعان أو البرنامجان على الأصح هما:

١- البحوث الحضارية المقارنة.

٢- ونشر التراث العربى القديم من المؤلفات السيكلوجية.

فأما البحوث الحضارية المقارنة فتحتمها حاجتنا إلى الإفادة من النتائج ومن أدوات الفحص والقياس التى توصل إليها علماء النفس فى أوروبا وأمريكا. ونحن نعلم أننا لن نستطيع الإفادة إذا اعتمدنا على مجرد النقل والترجمة، لأن الظروف التاريخية لكل مجتمع والنتائج المترتبة على هذه الظروف تؤثر فى تشكيل سلوك أفراده، لذلك وجب علينا أن ندخل فى حسابنا مايشبه معادلة التصحيح، لكى نحسب حساب الفروق بين الحضارة الأوروبية أو الأمريكية وبين حضارتنا ونعدل تلك النتائج والأدوات بما يتناسب وهذه الفروق قبل أن نفيد منها. ولا يعنى هذا الحديث التبشير بأننا سنعيش عالة على العلم الأوروبى أو الأمريكى دائما، ولكنه يعنى أننا يجب أن نكون على بينة من أنه قد تراكم فى الخارج قدر

كبير من نتائج علم النفس ومن مبتكراته، وأنه من الحمق تجاهلها ومحاولة البدء من الصفر، كما أنه من الرعونة الاندفاع إلى نقلها طلبا للإفادة المباشرة. والمخرج الأوحد من هذا المأزق هو الإفادة عبر معادلات الفروق الحضارية. على أن البحوث الحضارية المقارنة لن يقتصر أمرها على هذه الفائدة بل أنها قد تفتح أعيننا وأعين علماء النفس فى العالم على حقائق جديدة عن سلوك البشر لم تكن معروفة من قبل، وهذا ما تبشر به بعض البحوث التى أجريت بالفعل فى هذا الميدان أخيرا. ومن يدرى فربما أصبح هذا الميدان عنوانا على المساهمة الرئيسية التى سوف يسهم بها علماء النفس المصريون فى تنمية تراث الإنسانية من علوم النفس.

وأما نشر التراث العربى القديم فمسألة لا تحتاج إلى مزيد من الإلحاح أو التأكيد. والدولة ماضية بالفعل فى نشر كثير من جوانب التراث العربى القديم على مستويات متعددة من النشر، وكل ما نرجوه أن توجه عناية خاصة إلى الجانب الخاص بالتأليف السيكلوجى فى هذا التراث. وتدل بعض خبراتنا المحدودة فى هذا الصدد على وجود قدر لا بأس به من هذه المؤلفات فعلا. وياحبذا إذا تولى بعض زملاء الحاضر أو المستقبل بالدراسة بعض نظريات علم النفس العربى القديم وأدخلوها فى السياق التاريخى لعلم النفس فى العالم. وياحبذا إذا أتبعوا ذلك بمقارنة هذه النظريات بشبيهاتها فى علم النفس الحديث، وقد عقد بعض الأساتذة الزملاء بضع مقارنات ممتعة من هذا القبيل كالمقارنة بين عدد من النظريات العربية فى الفراسة وبين النظرية الجشطلتية فى علم النفس الحديث. إلا أن هذا قليل جدا من كثير جدا. ومن الممكن أن نذكر على سبيل التمثيل نظريات ابن سيرين والنابلسى فى تفسير الأحلام، ونظريات ابن سينا فى الطب النفسى الجسمى وفى الانفعال، ونظريات الكندى و فارابى وابن رشد فى التخيل، ونظريات الفارابى فى سيكلوجية الزعامة، وابن خلدون فى التفاعل بين طراز الشخصية وطراز الجماعة التى تحيط بها. هذه الموضوعات وأمثالها جديرة بأن تكرس لها جهود تحدوها خطة منظمة رشيدة.

بقيت مسألة رئيسية أخيرة فيما يتعلق بتدبير مستقبل الدراسات النفسية

فى الجامعات، وهى مسألة الدراسات التطبيقية الموجهة إلى تحقيق فائدة مباشرة للمجتمع. وجدير بالإشارة أن كل ما ذكرنا يمكن أن يخدم بطريق غير مباشر هدف التطبيق. ومع ذلك فنحن واضحون مع أنفسنا فى أنه من حق المجتمع أن يطلب الإفادة المباشرة من العلم. والطريق إلى ذلك فى ميداننا هو العناية بالدبلومات المهنية. وقد اتجهت عناية الدولة أولا إلى تنظيم الحصول على خدمات علم النفس فى ميدان التربية. وظل الحال مقتصرا على ذلك إلى وقت قريب.

ويوجد الآن دبلوم علم النفس التطبيقى بجامعة القاهرة وهو موجه أساسا إلى الخدمة النفسية فى ميدان الصناعة. والبلاد محتاجة إلى مضاعفة قدراته. كما أنها محتاجة إلى دبلومات أخرى تقدم خدمات علم النفس فى ميادين جديدة يأتى فى مقدمتها ميدان الصحة النفسية.

هذه هى الموضوعات الهامة (فى حدود علمنا) فيما يتعلق بالتدبير لمستقبل الدراسات النفسية داخل جامعاتنا.

ثانيا : التدبير للمستقبل خارج الجامعات.

خارج الجامعات ثلاث مجالات رئيسية للدراسات والخدمات النفسية، أولها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وثانيها مصلحة الكفاية الإنتاجية بوزارة الصناعة، وثالثها المجتمع العريض بمظاهر نشاط هيئاته وأفراده على أختلافهم.

وقد أنشئ المركز القومى للبحوث حديثا، أنشئ بمرسوم جمهورى عام ١٩٥٥. وبدأ عمله فعلا فى أواخر عام ١٩٥٧. ومنذ ذلك التاريخ ظهرت أهمية الدور الذى يمكن أن تؤديه الدراسات النفسية فى البحوث الجارية فيه، وكان أهم ما يميز هذا الدور أنه بدأ كقاسم مشترك أعظم فى معظم تلك البحوث، لسبب رئيسى هو أنه كان ذا طبيعة منهجية.

فمن الحقائق المعروفة أن الأدوات ومناهج البحث فى علم النفس متقدمة بصورة ملحوظة، وأن كثيرا من فروع الدراسات الاجتماعية تعتمد عليها.

ولم تلبث الأمور أن تبلورت وظهرت الحاجة إلى تقسيم جهود الباحثين النفسيين إلى شعبتين، شعبة تغذى البحوث الاجتماعية الجارية مباشرة. وشعبة تتولى تنفيذ خطة طويلة الأجل لإعداد أدوات البحث المعملى والقياس المنقولة عن الخارج إعدادا يتناسب وظروف بيئتنا الحضارية. وجدير بالذكر أن ننبه هنا إلى أهمية هذه الشعبة الأخيرة.

والمفروض أن يزداد اعتماد البحوث الجارية على نتائج نشاطها، لأن الأدوات والمقاييس ستكون معدة عندئذ خير إعداد وستتيح كثيرا من التعمق والدقة فى إجراءات تلك البحوث ونتائجها. بل المفروض أن نتوقع لهذه الشعبة فى المستقبل أن تكون هى المصدر الذى يمد كثيرا من هيئات مجتمعنا (كالمصانع، والعيادات النفسية، والمدارس.. إلخ) بأدوات الفحص والقياس النفسى المعتمدة علميا.

والبحوث الجارية فى المركز الآن تعتمد من ناحية الدراسة النفسية على جهود الباحثين السيكلوجيين العاملين بالمركز. وعددهم قليل بالنسبة للجهود المتعددة التى يقومون بها، كما تعتمد على جهود فئة نسميها «فئة باحثى الميدان النفسيين». وهؤلاء قلة أيضا بالنسبة لاحتياجات البحوث القائمة بالفعل، ولا سبيل إلى زيادة عددهم زيادة ملموسة إلا باعادة تنظيم الدراسات النفسية فى الجامعات بما يزيد من حجمها ومن كفاءتها.

ثم تأتى مصلحة الكفاية الإنتاجية، وبعض نشاطها ثمرة من ثمار التعاون بين وزارة الصناعة وشعبة الدراسات النفسية بكلية آداب عين شمس، إذ يعمل بهذه المصلحة الآن عشرة من الأخصائيين النفسيين، تخصصوا فى عمليات الانتخاب والتوجيه المهنى.

والمعلومات الحاصلة لدينا تشير إلى أن هذه المصلحة آخذة بأسباب النمو بسرعة لا بأس بها، إلا أن نتيجة هذا النمو متوقفة طبعا على مدى الدقة والعلمية فى صنع الأدوات السيكلوجية التى تستخدم فى الفحص والانتخاب سواء فى الحاضر والمستقبل.

وفيما عدا المركز القومى للبحوث ومصلحة الكفاية الإنتاجية لا نجد ما يستحق الذكر سوى العيادة النفسية لوزارة التربية والتعليم.

وتقتصر هذه العيادة على تقديم بعض خدمات علم النفس فيما يتصل بالفحص النفسى والعلاج. والخدمات المطلوبة منها أكبر بكثير من طاقتها. أما مستشفيات الأمراض العامة، والعيادات النفسية الملحقة بالمستشفيات العامة، وأقسام الأمراض النفسية بالمستشفيات الجامعية فلم تتقدم بعد لتخطو الخطوة الأولى نحو الإفادة من خدمات الفرع المعروف باسم علم النفس الأكلينيكى. وهذا شىء مؤسف حقا. والعقبات القائمة فى الطريق إلى ذلك بعضها مقبول مؤقتا، لكن البعض الآخر يمكن التغلب عليه منذ الآن. أما الجهاز القائم على الصحة النفسية فى القوات المسلحة فقد خطا الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه منذ بضعة شهور فعلا. والتعليق الأوحد الذى يلزمنا أن نسوقه هنا هو أنه لا سبيل إلى الارتفاع بالخدمة الطبية النفسية بما يناسب مستوى التقدم الحاضر إلا بإتاحة الفرصة للتخصصات العلمية الجديدة، وذلك بالاعتماد على فكرة الفريق الطبى الذى يتعاون فيه الطبيب والأخصائى النفسى والأخصائى الاجتماعى.

تبقى بعد ذلك أشكال من النشاط الاجتماعى تدخل فى صميم الدراسات النفسية ولا يمكن تجاهلها عند الحديث عن مستقبل هذه الدراسات، إلا أنها لا تنتظم غالبا داخل أجهزة محددة المعالم كالجامعة ومركز البحوث وما إليهما. وسوف نكتفى هنا بالحديث عن شكلين فحسب، ونعنى بهما:

١- حركة التأليف العلمى فى علوم النفس.

٢- حركة التأليف الفنى المتأثر بهذه العلوم.

والأمر الذى لا شك فيه أن كلا من هاتين النقطتين تستحق أن يفرد لها مقال مطول، وخاصة النقطة الثانية لما لها من مساس بالدوائر الفنية عامة والأدبية بوجه خاص، وهى دوائر أوسع من غيرها فى المجتمع وأكثر نشاطا بصورة ملحوظة. إلا أننا استكمالا لمقتضيات الموضوع الذى نحن بصدده لا نستطيع أن نغفل

ذكرهما تماما فى المقال الحاضر بحجة تأجيلهما إلى فرصة أخرى، ومن ثم فسوف نتناولهما ولكن بصورة موجزة، مقتصرين على ذكر بعض الاتجاهات الأساسية فى كل منهما، والتفاصيل هى التى تقبل التأجيل إلى فرصة أخرى.

الصفة الرئيسية الأولى لحركة التأليف العلمى فى علوم النفس فى الوقت الحاضر أن نموها يمضى بسرعة متزايدة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتدل معظم الدلائل على أن هذه السرعة سوف تستمر متزايدة فى السنوات القليلة القادمة.

والصفة الثانية أن هذه الحركة تمضى فى مستويين فى آن واحد؛ مستوى التأليف العلمى المتخصص الذى يعنى أولا بالأصالة ومستوى التأليف العلمى الذى يعنى أولا وآخرا بالتبسيط. والكثرة الغالبة من النوع الأخير. والشىء الذى يلفت النظر أن التأليف المبسط يلقى التشجيع من أكثر من جانب فى المجتمع، فالدولة من جانبها تتبنى عددا من المشروعات التى تشجع هذا النوع من التأليف، والناشرون مستعدون لتشجيعه كذلك، أما التأليف المتعمق الأصيل فلا يكاد يجد مشجعا سوى نوع واحد من المشروعات تتبناه الدولة هو مشروع جوائز الدولة التشجيعية. وهنا تبرز الحاجة إلى أكثر من مشروع من هذا الطراز.

ولابد هنا من رفع القناع عن خدعة يبدو أنها سائدة فى كثير من الأذهان. ومؤداها أن التأليف المبسط يمكن أن يصدر عن مؤلف غير متعمق. هذه خدعة لا يعرف حقيقتها إلا من كابد العمل فى الميدان. فالواقع أن الجمع بين البساطة والأمانة فى التأليف مسألة بالغة المشقة، ولا يتمكن منها إلا من أتيح له التعمق فى العلم فعلا. وعلى ذلك فرعاية التعمق شرط للتمكن من رعاية التبسيط. ومن ثم فإننا إذا أردنا أن نضمن مستقبلا طيبا للتأليف العلمى المبسط لزمنا أن نقيم ذلك على قاعدة صلبة من القراءات المتعمقة. عندئذ نكون قد وفينا بما علينا نحو النوعين من التأليف.

على أن هذا الحديث يسوقنا إلى الحديث عن علم النفس كما يقدم من خلال

أدوات الإعلام، ولا سيما الراديو والتليفزيون. ومن حيث المبدأ لا شك فى أن الراديو والتليفزيون من أهم الأدوات التي توصلت إليها الحضارة الحديثة لمخاطبة أكبر عدد من أبناء المجتمع والتأثير فيهم. وإذا كان لعلم النفس أن يحيا فى المستقبل معتمدا على جذور عميقة فى نفوس الناس قوامها التقدير والرعاية فلابد للمشتغلين به من أن يستخدموا هذه الأدوات بصورة أو بأخرى. إلا أن هذا يضع على كاهل المشتغلين بنشر هذا العلم أعباء كثيرة تقتضيها المسئولية الأخلاقية للعلماء تجاه مجتمعهم. والواقع أنه ينبغى التفكير فى حدود هذه المسئولية منذ الآن ضمانا لمستقبل ننشر فيه الصحة بدلا من أن نخطئ فننشر المرض.

وأخيرا ننتقل إلى حركة التأليف الفنى. وأقصد بالتأليف هنا الإشارة إلى التأليف فى ميادين الأدب والتصوير والسينما والمسرح. والظاهرة الجديرة بالتسجيل أن معظم الأعمال التى ظهرت فى هذه الميادين والتى تشف عن تأثر واضح بالدراسات النفسية إنما تأثرت بفرع واحد من فروع الدراسات النفسية دون غيره، وهو فرع التحليل النفسى بالصورة التى قدمها سيجموند فرويد بوجه خاص، ونظرا لسعة تأثير هذه الأعمال فلعل هذا هو أحد الأسباب التى أسهمت فيما نشاهده الآن من أن كثيرا من المثقفين يتصورون التحليل النفسى على أنه هو علم النفس وليس مجرد فرع من فروعه.

ويخيل إلينا أن هذا النوع من التأليف بدا فى السنوات الأخيرة أغزر فى ميدان الأدب مما هو فى ميادين التصوير والسينما العربية والمسرح. وإن كنا لا نجزم بذلك لعدم وجود حصر دقيق لدينا. لكن الشىء المهم هو أن هذه الأعمال تزيد من انتشار بعض مفاهيم علم النفس ونظرياته (بصورة مجسمة فنيا بدلا من الصورة المجردة العلمية)، ولا بأس بذلك أبدا، بل ربما كان لزاما على علماء النفس أن يشعروا بالامتنان نحو أدباء من أمثال نجيب محفوظ (فى السراب)، ويوسف إدريس (فى عم سيد) ونحو مصورين من أمثال ندا والجزار وسمير رافع ممن تحزبوا للسريالية فترة طويلة، وغير هؤلاء وهؤلاء من المؤلفين والمخرجين السينمائيين (خذ مثلا فيلم «لا أنام») والمسرحيين (مثلا فى مسرحية «الدخان»).

غير أننا لا نملك إلا أن نتساءل، ولماذا التأثر بالتحليل النفسى الفرويدى بوجه خاص؟ من المحقق أن نتائج الدراسات النفسية واسعة الآفاق. وربما كان واجبا على علماء النفس فى المستقبل أن يهتموا بهذه الصلة بين الفن وبين علمهم، وأن يحفزهم هذا الاهتمام إلى العناية بتقديم كثير من الدراسات النفسية بصورة تستأثر بعين الفنان وتثرى معرفته، ثم تثرى دافع الإبداع لديه.

على هذا النحو ننهى هذا المقال وقد تحدثنا فيه عن التدبير لمستقبل الدراسات النفسية فى جمهوريتنا، على ضوء حاضر هذه الدراسات، داخل الجامعات وخارجها.